Nicholas Balabkin, **West German Reparations to Israel,**
(Rutgers University Press, New Brunswick, New Jersey, 1971).

نصت اتفاقية لوكسمبرغ او اتفاقية المدفوعات (شيلوميم) التي تم ابرامها بين المانية الغربية واسرائيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ على تعهد المانية بتقديم ما قيمته ٣٤٤٥ بليون مارك الى حكومة دولة اسرائيل خلال فترة تتراوح بين ١٢ عاما و١٤ عاما . وكانت المفاوضات التي ادت الى هذه الاتفاقية قد انطلقت بحيث طالبت اسرائيل بمدفوعات اعتبرت رسميا على أنها تعويضات من جانب المانية لاسرائيل لتغطية تكاليف استيعاب اعداد المهاجرين اليهود (نصف مليون ؟) الذين جيء بهم من البلدان الاوروبية الى فلسطين خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعد ذلك حتى عام ١٩٥٢ . لكن الشكل الرسمي هذا لتبرير هذه المدفوعاتلا يؤخذ جديا في اوساط الرأي العام ، فثمة اليوم (في اوساط الصهيونية عادة) ممن يعتبرون المدفوعات على انها بمثابة تعويضات تتم عن « تكفير ذنب » عن المآثم والجرائم التي ارتكبتها النازية باسم الشعب الالماني خلال الحرب ضد اليهود ، وثمة (في اوساط التقدميين العرب عادة) ممن يعتبرون انها مساعدات امبريالية تقدمت بها الولايات المتحدة الاميركية عن طريق المانيه كطرف ثالث لانتشال اسرائيل من الازمة الاقتصادية التي كانت تواجهها من حيث عجز ميزانها التجاري . والمؤلف بالابكين ينطلق من منطلق صهيوني اعتذاري فيأخذ بوجهة النظر الاولى ، لكن كتابه الذي يشكل دراسة اكاديمية شاملة ومدعمة بالوثائق والارقام يحتوي على الكثير من الادلة التي تشير الى صدق وجهة النظر الثانية .

ليس للفصلين الاولين علاقة مباشرة بموضوع المدفوعات اذ انهما عالجا بمعظمهما اوضاع المانيه خلال فترة ما بين الحربين فأظهرا اطلاع المؤلف على تطورات الوضع الاقتصادي الالماني خلال القرن الحالي دون ان يظهرا اي علاقة واضحة فيما بين هذه المسألة ومسألة المدفوعات . وعلى ذلك ، فلم يدخل المؤلف في معالجة الامور المتعلقة بموضوع المدفوعات الالمانية لاسرائيل حتى الفصل الثالث حيث عولجت الاوضاع الاقتصادية في المانيه الغربية في الفترة السابقة مباشرة لبدء المدفوعات — في الواقع فترة ما بين نهاية الحرب (١٩٤٥) حتى عقد اتفاقية المدفوعات (١٩٥٢).

ويبدو من عرض المؤلف المفصل لهذا الموضوع ان المانيه الغربية (او بالاحرى المناطق تحت الادارة الاميركية والبريطانية والفرنسية من المانيه) مرت بطورين اساسيين ومختلفين خلال هذه الفترة . الطور الاول ، ١٩٤٥ — ١٩٤٨ ، بدأ في ظروف الحوار الذي خلفته الحرب بما في ذلك من نقص في توفر المساكن والمواد الغذائية وسلع الضرورات اليومية وارتفاع مستوى البطالة وخاصة في اوساط اللاجئين المتضررين من جراء الحرب . وشهد هذا الطور السياسة التي اتبعتها ادارات الحلفاء التي سعت الى اقتلاع الصناعات الثقيلة مما ادى الى انخفاض في القيمة الاجمالية للرأسمال الصناعي ، وواجهت البلاد ازمة اقتصادية ومعيشية حادة وخاصة في منطقة وادي الروهر الصناعية والمناطق التي تشكلت فيها مراكز تجمع اللاجئين . وانتهى هذا الطور في منتصف عام ١٩٤٨ ضمن ظروف الازمة الاقتصادية التي نشبت في كل من ايطاليه وفرنسه ونشأت عنها تحركات سياسية ادت الى مخاوف اميركية من الا تنتشر الشيوعية في غربي اوروبه وفي منطقة الروهر بشكل خاص حيث مركز الثقل الصناعي لاوروبه الغربية ، الامر الذي حدا بالولايات المتحدة الى اقامة برنامج مارشال لتقديم المساعدات المالية لبلدان غربي اوروبه لتنشيط اقتصادها . وهكذا شهد الطور الثاني ، ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، انطلاقة واسعة في الاقتصاد الالماني ، وتم دمج القطاعات الاميركية والبريطانية والفرنسية ، وتمت ازالة القيود تدريجيا عن معظم الصناعات الثقيلة ، وحظيت المانيه الغربية بحصة وافرة من أموال برنامج مارشال بحيث انها تسلمت ما لا يقل عن ١٤٥ بليون دولار (٥٤٨ بليون مارك آنذاك) في الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية المدفوعات عام ١٩٥٢ . وقد ادى هذا الوضع الى خلق جو من الثقة والازدهار المطردين في الاقتصاد الالماني ، فنشط الانتاج الصناعي وارتفع حجم الصادرات وتراكم لدى المانيه الغربية مبلغ ١٦٠ مليون دولار من الفائض في ميزان المدفوعات عام ١٩٥١ ومبلغ ٥٨٠ مليون دولار عام ١٩٥٢ .

بعد معالجة ضبابية الطابع لاراء فئات الصهيونيين